الملخص

بالنظر لأهمية الاحزاب السياسية في الوقت الحاضر لما تلعبه من دور كبير في الاستقرار السياسي و الاجتماعي في البلد فقد اصبح محل اهتمام ودراسة الباحثين في المجالات القانونية ، لذلك ارتئينا اختيار جزئية معينة من ضمن الموضوعات القانونية للأحزاب السياسية وهذه الجزئية تتعلق بالمسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية فعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت الاحزاب السياسية من حيث التنظيم الاداري او التمويل الا انها لم تتناول بالبحث عن كيفية مسألة الاحزاب السياسية جزائيا ومن هنا جاء موضوع البحث وهو(المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية-دراسة مقارنة) .

إذ يعد موضوع المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية من الموضوعات المهمة والمفصلية لكونه يتعلق بتقرير المسؤولية الجزائية لركيزة من ركائز النظام السياسي في الدولة وما لها من دور مهم في رسم سياسية البلد من كل النواحي وبالتالي لابد من تقرير مسؤولية الحزب السياسي الجزائية سواء أكان كشخص معنوي او شخص طبيعي من القائمين عليه والمعبرين عن ارادته من اعضاء او ممثلين ولبيان اهم العيوب التي اعترت المشرع العراقي في النصوص التي تناولت مسألة الاحزاب السياسية جزائيا حيث عالج البحث هذه العيوب في محاولة لاعطاء اكبر قدر من الكمال التشريعي .

فقد تم اعتماد اكثر من منهج في دراسة موضوعات البحث من خلال استخدام المنهج الوصفي لإعطاء صورة واضحة ومحددة عن المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية ، وكذلك المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية التي تقرر المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية وبيان ما يعتريها من عيوب تشريعية ، وكذلك تم اعتماد المنهج المقارن لدراسة موضوع المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية في التشريعات العراقية بالمقارنة مع بعض الدول التي تم اختيارها لتشابه البيئة السياسية والقانونية معها .

لذلك عالجنا موضوعات بحث المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية في ثلاث فصول تناولنا فيها ماهية المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية واعطينا صوراً من الجرائم التي ترتكبها الاحزاب السياسية كما عالجنا أثار المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية بشقيها الإجرائي والموضوعي .